العلاقة السببية بين مداخيل القطاع السياحي والنمو الاقتصادي في الجزائر وتونس باستعمال منهجية Toda-Yamamoto للفترة 2000_2018

Testing the causal Realationshipbetween The revenues of tourismsector and EconomicGrowth in Algeria and Tunisia, usingToda-Yamamoto approachduring the period 2000_2018

فطيمة ميهوبي[1]*، لعلا رمضاني[2]

[1] مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، fm.mihoubi@lagh-univ.dz

[2] مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط ، الجزائر ، L.ramdani@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:27-04-2021 **تاريخ القبول:**22-05-2021 **تاريخ النشر:**03-06-2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد اتجاه العلاقة السببية بين مداخيل القطاع السياحي والنمو الاقتصادي(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) باستخدام منهجية Toda-Yamamoto التي تعتمد على نموذج متجه الانحدار الذاتيVAR، وهذه المنهجية لا تأخذ بعين الاعتبار استقرارية السلاسل الزمنية، أي تتفادى إشكالية الانحدار الزائف، وتوصلت هذه الدراسة وفقا لهذه المنهجية أن هناك سببية ذات اتجاهين من مداخيل القطاع السياحي إلى النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والعكس صحيح، أي أن زيادة العائدات السياحية تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاقتصاد الوطني ككل.

الكلمات المفتاحية: السياحة، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتيVAR، منهجية Toda-Yamamoto.

تصنيف Jel: C32، L83 .

Abstract : This paperaims to study the causalityrelationshipsbetween the revenues of the tourismsector and economicgrowth in Algeria an Tunisiausing panel data seriesduring the period 2000_2018.Within a vectorautoregressive model(VAR), byapplying a modified version of the Granger causality test due to Toda-Yamamoto.Theresultindicatethatthereis a two-waycausalitiesbetween the variable except.

Keywords: the tourism, economicgrowth, a vectorautoregressive model(VAR), Toda-Yamamoto test.

Jel classification codes :L83 , C32.

*المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تحتل مواضيع السياحة في عصرنا الحالي أهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية بصفة عامة، نظرا لما للسياحة وانتشارها الأثر الكبير في كل مجالات المجتمع.
إذ تعد السياحة احد أهم القطاعات التي تمتاز بعدم النضوب والديمومة على المستوى العالمي، وواحدة من أهم مصادر الدخل للعديد من الدول النامية منها والمتقدمة، ومن اكبر الصناعات بالقرن الحادي والعشرون وأسرعها نموا، فهي تساعد على قيام التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلد الواحد، وتساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومحرك أساسي للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى كونها بوصلة لربط العديد من ثقافات الشعوب والأمم فضلا عن كونها صناعة تمثل احد الركائز الأساسية لنمو الاقتصاد الأخضر فهي صناعة بلا دخان.
وتشير تقارير منظمة السياحة العالمية إلى أن عدد السياح وصل إلى ما يقارب مليار سائح عام 2013 ومن المتوقع أن ينمو بمعدل 4% سنويا ليبلغ عدد السياح نحو 1.6 مليار سائح في عام 2020 في حين بلغت الإيرادات السياحية ما يقارب 1057 مليار دولار في 2013، في حين بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 10% وهي تأتي بعد قطاعي التكنولوجيا والاتصالات.
ولايختلف اثنان في كون الثروة الطبيعية والموقع الجغرافي وكذا التراث الثقافي والتاريخي الذي تشترك فيه دول المنطقة المغاربية على حد سواء قد لعب دورا هاما في التطور السياحي بهم، فمثلا في تونس اثمرت الاستراتيجيات التي اعتمدت في هذا البلد، اذ جعل مداخيل السياحة في تونس يتجاوز 1869 مليون دولار سنة 2015، اما بالنسبة للجزائر فاستراتيجيتها لتطوير هذا القطاع لم تنجح كما خطط لها وبحسب التقارير السنوية لمنظمة السياحة العالمية، يتوقع أيضا زيادة أهمية هذا القطاع لارتباطه بحجم السكان وارتفاع متوسط عدد الأفراد الأمر الذي قد ينعكس على زيادة الإيرادات ومن ثم زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

هل توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي ومداخيل القطاع السياحي في كل من الجزائر وتونس للفترة (2000_2018)؟ وماهي اتجاهاتها؟

فرضيات الدراسة:

نضع لغرض البحث فرضيتين مبدئيتين مستقلتين :

- هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي ومداخيل القطاع السياحي؛
- عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي ومداخيل القطاع السياحي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح اتجاه السببية بين المتغيرين في دولتي الجزائر، وتونس للخروج بتوصيات تفيد صانعي القرارات في الدولتين قيد الدراسة، كما نهدف إلى توضيح بعض الأخطاء التي تقع فيها بعض الدراسات خلال تطبيق سببية غرانجر في حالة عدم وجود سلاسل متكاملة من نفس الدرجة.

أهم الدراسات السابقة:

- **دراسة (DAVOUD, EHSAN, & FARSHID, 2011)**، بعنوان:

ECONOMIC GROWTH, TOURISM RECEIOTS AND EXCHANGE RATE IN MENA ZONE: USING PANEL CAUSALITY TECHNIQUE.

استخدمت الدراسة بيانات للعينات المقطعية لـــــ 17دولة مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA)، خلال الفترة 1995_2007، وقد تم استخدام كل من إيرادات السياحة، النمو الاقتصادي وسعر الصرف كمتغير ثنائي بين إيرادات السياحة والنموالاقتصادي، وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين إيرادات السياحة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، مع وجود علاقة أحادية الاتجاه من سعر الصرف إلى النمو الاقتصادي والإيرادات السياحية، وأشارت النتائج أن اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن أن تزيد من نموها الاقتصادي على المدىالقصير والمدى الطويل من خلال تعزيز صناعاتها السياحية.

- **دراسة (ALI, A. GEORGE, RANJITIH, & SIDNEY, 2015)**، بعنوان:

APANEL COINTEGRATION ANALSIS OF THE IMPACT OF TOURISM ON ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM THE MIDDLE EAST REGION .

سعت هذه الدراسة غلى إبراز مدى مساهمة الصناعة السياحية في الناتج المحلي الإجمالي لثلاث وجهات مختارة من منطقة الشرق الأوسط، وهي: البحرين، الأردن والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1991_2008، باستعمال منهجية التكامل المشترك للبانل-PANEL CO INTEGRATION، واعتمدت الدراسة العديد من المتغيرات كالإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات على التعليم وإجمالي تكوين رأس المال ، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التنمية السياحية والناتج المحلي الإجمالي، كما وجدتأن مساهمةالإيرادات السياحية للبلدان الثلاثة المتساوية في النمو الاقتصادي، وتزداد بازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأوضحت النتائج أنه يمكن لكل من هذه الدول تعزيز نموها الاقتصادي وآفاقها من خلال الصناعة السياحية.

- **دراسة (ايمان شقاليل،هيشامعياد،محمدراتول، 2020)** بعنوان: تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام بيانات العينات المقطعية

خلال الفترة 1995_2017، استخدمت الدراسة البيانات المقطعية ل8 دول مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA)، خلال الفترة 1995_2017، وقد تم استخدام كل من إيرادات السياحة، النمو الاقتصادي وسعر الصرف كمتغير ثنائي بين إيرادات السياحة والنمو الاقتصادي، وذلك من خلالالاعتماد على منهجية التكامل المشترك للبانل، وقدتوصلت النتائج الى عدم وجود أثر لكلا السلسلتين على النمو الاقتصادي في المدى القصير، في حين يظهر أن الزيادة في الإيرادات السياحية في المدى الطويل لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

2.الإطار النظري للسياحة والنمو الاقتصادي:

قبل تحليل العلاقة بين مداخيل القطاع السياحي والنمو الاقتصادي، من المفيد الإشارة إلى بعض المفاهيم المتعلقة بكلا المتغيرين.

1.2 مفاهيم عامة حول السياحة:

1.1.2. تعريف السياحة

يمكن تعريف السياحة بأنها " نشاط السفر بهدف الترفيه وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط، والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزله" (رحال، 2015، صفحة 09).

وتعرفها منظمة السياحة العالمية(W.T.O): "السياحة هي أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة والأغراض الأخرى" (العمراوي، 2013، صفحة 97).

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي فقد عرفها في قراره الصادر سنة 1972 "بأنها فن تلبية وإشباع الرغبات الشديدة والتنوع التي تدفع الإنسان إلى التنقل خارج مجاله اليومي ...الخ" (الرحبي، 2014، صفحة 13).

وهكذا يمكننا تعريف السياحة بأنها انتقال الإنسان من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان، أو الانتقال في البلد لمدة يجب ألا تقل عن 24 ساعة بحيث لا تكون من اجل الإقامة الدائمة وأغراضها تكون من اجل الثقافة أو الأعمال الدين ...الخ.

2.1.2. خصائص السياحة

تتمثل خصائص القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص هي كالآتي (الرحبي، 2014، صفحة 25):
تعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية،...)؛

- العرض السياحي لا يتوقف على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية بل وغيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية؛
- الطلب السياحي يتوقف إلى حد كبير على القدرة المالية للسائح، خاصة أن الطلب السياحي لا يرتبط بإشباع الحاجات الضرورية وإنما بالحاجات الكمالية ؛

- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية للدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصالات والتقلبات الاقتصادية (الرواج والكساد)، إضافة إلى عوامل أخرى يصعب على الدولة التحكم والتأثير فيها؛
- تمتع بعض الدول ببعض الموارد السياحية النادرة يشكل صعوبة للدول الأخرى في إنتاج سلع سياحية بديلة؛
- عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان لآخر على عكس منتجات الصناعات الأخرى.

2.1.3. أنواع التحليل الاقتصادي المتعلق بالسياحة على المستوى الدولي

يمكن تقسيم أنواع التحليل الاقتصادي المتعلقة بالسياحة والمستخدمة على النطاق الدولي إلى ثلاث أنواع: تحليل الأهمية (SignificanceAnalysis)، وتحليل الأثر (Impacts Analysis)، وتحليل التكلفة والعائد (Cost–Benefit)، سوف نحاول التطرق لكل نوع من هذه الأنواع كالتالي (للسياحة، 2001، صفحة 5_10):

- **تحليل الأهمية (SignificanceAnalysis)** : يهتم هذا النوع من التحليل باستخلاص حجم وهيكل قطاع السياحة من بيانات الحسابات الوطنية ، أخذا فالاعتبار إنفاق المقيمين بالإضافة إلى القادمين من الخارج، ويعتبر نظام حسابات السياحة ، أهم النظم الهادفة إلى تقدير الأهمية الاقتصادية للسياحة في اقتصاديات الدول ، واهم أنواع التحليل الاقتصادي على المستوى العالمي ، ويركز هذا النظام بالتحديد على التعرف على نصيب قطاع السياحة في الناتج الوطني الإجمالي ، والإنفاق الكلي على السياحة ، وتكوين إجمالي رأس المال الثابت ، قياس إسهام صناعة السياحة في الناتج الوطني الإجمالي؛
- **تحليل الأثر (Impacts Analysis)**: يركز هذا التحليل على تأثير التغير في إنفاق السياح من الداخل والخارج على اقتصاد المنطقة والدولة ككل، سواء كان تأثير مباشر على (الفنادق، المطاعم، النقل، المتاحف ،...)، أو غير مباشر على (الدخل والتوظيف)، أخذا بعين الاعتبار طبيعة التداخل بين قطاع السياحة وغيره من القطاعات الأخرى ، ويتميز هذا التحليل بالمرونة من حيث درجة التعميم، إذ يمكن أن يستخدم لتحليل اثر السياحة عموما على اقتصاد الدولة ، أو تحليل إنفاق نوع معين من السياح على نوع محدد من الأنشطة السياحية ؛
- **تحليل التكلفة والعائد (Cost–Benefit)**: يرتكز هذا النوع من التحليل على كفاءة المشاريع السياحية من وجهة نظر المجتمع، وبالتالي فهو يهتم بقياس المنافع الخاصة والاجتماعية (مثل القيمة التعليمية للسياحة)، والتكاليف الخاصة والاجتماعية مثل (تأثير السياحة على البيئة).

2.2 الاطار النظري للنمو الاقتصادي:

1.2.2. تعريف النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي بصفة عامة الزيادة المستمرة والمنتظمة نسبيا في الناتج الوطني الإجمالي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ولكن تعريف النمو لم يتوقف عند هذا الحد بل

تعددت التعاريف التي طرحها الاقتصاديون إلا أن معظمها يصب في معنى واحد، وفيما يلي بعض التعاريف للنمو الاقتصادي:

يرى ريمون بار أن النمو الاقتصادي " عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان"، أما فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه " عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما" (قانة، 2012، صفحة 11).

ويعرفه جون ريفوار بأنه " الزيادة في الإنتاج المصاحبة للتحسن التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير مسار توجه الزيادة في الإنتاج "(rivoir, 1994, p. 79) .

يعتبر P.a.Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وعليه فيعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي" (mostapha, 1994, p. 9).

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي.

1.2.3. مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود العديد من الطرق لقياس النمو الاقتصادي، فان الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر استخداما في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة" (معروف، 2005، صفحة 77) .

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من طرق قياس النمو الاقتصادي من خلال دراسة مؤشرات الاقتصادي الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط والتي تتمثل فيما يلي:

أ. **المعدلات النقدية للنمو:** تحسب بناء على تقييم منتوجات الدولة والتي تشمل المنتوجات العينية والخدماتية بما يقابلها من العملات النقدية، ويعتبر هذا الأسلوب الأسهل والأفضل رغم التحفظات عليه، كسوء التقدير خاصة بالمنتوجات الخدماتية وإغفال أثر التضخم، وهنا نميز بين أنواعه وهي: (شعبان، 2017/2016، صفحة 18):

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** استخدام العملة المحلية للبلد لقياس معدلات النمو، وهذه المعدلات لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع أسعاره؛
- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، أي يتم تعديل البيانات معدلات النمو بالأسعار الجارية استنادا للأرقام القياسية للأسعار؛
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** يستخدم هذا المقياس عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر.

ب. **المعدلات العينية النمو:** مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة (احمد، 2015/2014، صفحة 13).

ت. **مقارنة القوة الشرائية:** تعتمد المنظمات والمؤسسات على الدولة عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار الأمريكي، وتتحدد القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما وفقا لقوتها الشرائية في السوق المحلية مقارنة بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري (شعبان ه.، 2017/2016، صفحة 19).

3.2. أداء بعض مؤشرات السياحة في الجزائر وتونس

1.3.2 حركة الايرادات السياحية في الجزائر

تعتبر الايرادات السياحية والانفاق السياحي من أهم المؤشرات في تقدير حجم النشاط السياحي في أي دولة من الـــدول، وفيمـــا يلـــي ســـنحاول تحليل كل من الايرادات السياحية والانفاق السياحي خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2018.

الجدول 1:

تطور الايرادات السياحية خلال الفترة (1995_2018)

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
الايرادات السياحية	1020000000	4770000000	3240000000	3470000000	2460000000	1720000000	2550000000

المصدر: احصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول السابق والموضح لتطور الايرادات السياحية خلال الفترة (2000_2018)، نلاحظ ان الايرادات السياحية تتبع منحى متذبذب، حيث سجلت بداية الفترة حوالي 10 مليون دولار وذلك يرجع الى تهميش القطاع من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، وخلال الفترة (2000_2015) نلاحظ تسجيل نموا ايجابيا حيث اعتمدت الجزائر خطة للتنمية السياحية في اطار برنامج التنمية السياحية المستدامة لافاق2013، وبقي هذا النمو في الايرادات السياحية مستقرا لغاية سنة 2018 حيث سجل انخفاض وبلغ حجم الايرادت 25 مليون دولار وهذا راجع لبعض المعيقات التي تحول دون تطور القطاع السياحي كغياب ثقافة الخدمة السياحية، وانعدام ميكانيزمات التسويق الفعال للمنتج السياحي، عدم كفاءة الادارات السياحية.

2.3.2. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

يمثل الناتج المحلي الإجمالي لصناعة السياحة والسفر القيمة المضافة للانشطة التي تنتج سلعا وخدمات موجهة للسياح كالفنادق و شركات الطيران والنقل ، أما الناتج المحلي الإجمالي لإقتصاد السفر و السياحة فهو يمثل الناتج السابق بالإضافة لقيمة السلع والخدمات المنتجة في الانشطة المرتبطة بالسياح.

الجدول2:

نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000_2018)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة المساهمة	1.8	1.8	1.8	1.7	1.6	1.7	1.6	1.5	1.5	1.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
نسبة المساهمة	1.5	1.4	1.4	1	1.1	1.3	1.4	1.6		

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي لا تكاد تتعدى 2% وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بنسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وهذا نتيجة اعتماد الجزائر في اقتصادها على قطاع المحروقات واهمال القطاع السياحي في معظم برامجها التنموية المتبناة من قبل الحكومات المتعاقبة، حيث نلمس نمو منتظم خلال الفترة (2000_2002)، ثم تذبذب مابين 2003 الى 2010، ثم انخفاض خلال الفترة(2012_2017)، ويمكن ارجاع ذلك الى نقص الهياكل السياحية وندرة المنتوج السياحي وبالتالي ضعف القيمة التي يخلقها هذا القطاع.

3.3.2. تطور الإيرادات السياحية في تونس

مما سبق اتضح أن هناك عدد كبير من السائحين الوافدين إلى تونس و هذا ما انعكس على حجم الإيرادات السياحية المسجلة في قطاع السياحة و هذا ما يوضحه التمثيل البياني الموالي:

الجدول3:

الايرادات السياحية بتونس خلال الفترة (2000_2018)

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
الايرادات السياحية	677000000	102500000	2631000000	4751000000	3914000000	4632000000	1785666666,67

المصدر: احصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإيرادات السياحية في تونس خلال الفترة (2000_2005) حققت نموا مستمرا من حوالي 67 مليون دولار إلى حوالي 102 مليون دولار، لتستمر في نموها، لتنخفض

قليلا سنة 2010 وذلك نتيجة للازمة المالية العالمية والتي مست أهم الأسواق الأوروبية المصدرة للسياحة إلى تونس، وفي الفترة (2015_2018) عرفت تذبذب في الإيرادات السياحية وذلك راجع للوضع الأمني في البلاد.

4.3.2 مساهمة السياحة التونسية في الناتج المحلي الإجمالي

إن النمو المستمر للإيرادات السياحية التونسية له اثر ايجابي على الاقتصاد التونسي و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 4:

نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي بتونس

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
نسبة المساهمة المباشرة%	9.16	10.37	8.8	6.2	6	6	6.5
نسبة المساهمة الإجمالية%	19.4	21.5	20.1	14.3	14.2	15.9	16.1

المصدر: أطلس بيانات العالم **knoema.com.**

من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ ان مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في تونس تنمو بوتيرة متزايدة حيث قدرت في المتوسط بحوالي 8% ، في حين تم تحقيق مساهمة إجمالية تبلغ 18% وهي مساهمة مقبولة مقارنة بالمعدل العالمي المحقق والمقدر ب10%، في حين نلاحظ انخفاض للفترة (2010_2015) متعلق بنفس الفترة والخاص بتطور عدد السياح والإيرادات السياحية، ليعود للارتفاع آخر سنتين ويسجل معدل المساهمة الإجمالية 16.1% سنة 2018.

3. الدراسة القياسية لطبيعة العلاقة بين مداخيل القطاع السياحي والنمو الاقتصادي:

من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين مداخيل قطاع السياحة ومعدل النمو الاقتصادي، خلال المرحلة محل الدراسة، أي من (عام 2000 إلى غاية عام 2018)، فقد تم الاعتماد على بيانات مقطعية سنوية لدولتي الجزائر وتونس، واهم هذه المصادر كانت البنك الدولي، تقارير وزارة السياحة والصناعة التقليدية للدولتين محل الدراسة.

3.1 متغيرات الدراسة :

الجدول التالي يلخص رموز المتغيرات محل الدراسة التي تم استخدامها في تقدير المعادلات الإحصائية:

الجدول 5:

متغيرات الدراسة

الرقم	المتغيرات	الرقم
1	النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	GDP
2	مداخيل القطاع السياحي	TOUR

المصدر: من إعداد الباحثين

3.2 منهجية الدراسة :

من أشهر الطرق والمنهجيات المستخدمة لدراسة السببية نجد ثلاث اختبارات شهيرة هي كل من Sims1969, Granger 1972, Gwekes 1983، وتعد منهجية Granger الأكثر استعمالا وانتشارا، إذ جرى تقديرها من خلال منهجية VAR، هذا الاختبار يسمح لنا بتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرين، فنقول أن هناك علاقة سببية ل Granger إذ كانت قيم سابقة لمتغير ما X تؤثر معنويا على قيم مستقبلية لمتغير آخر Y_{t+1}، والعكس صحيح، وهذا الاختبار يعتمد على المعادلتين الآتيتين :

$$X_{t=\beta_0} + \sum_{k=1}^{m} \beta_{kX_{t-k}} + \sum_{e=1}^{n} a_{eY_t} + U_t$$

$$Y_{t=\gamma_0} + \sum_{k=1}^{m} Y_{kY_{t-k}} + \sum_{e=1}^{n} \partial_{eX_{t-1}} + V_t$$

إذ أن كل من X_t و Y_t يمثلان المتغيرين قيد الدراسة، و U_t و V_t عبارة عن الخطأ الأبيض لكلا المعادلتين وهما غير مترابطين خطيا، tيعبر عن الزمن و kو e عدد التأخرات محددة بواسطة معياري Akaike وSchwarz .

حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : a_0 = \partial_e = 0$$
$$H_1 : a_e = \partial_e \neq 0$$

ففي حالة رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1، فنستنتج وجود علاقة سببية لGranger، حيث إذا كان a_e مختلف معنويا عن الصفر و∂_e مختلف معنويا عن الصفر، فنستنتج وجود علاقة سببية منY إلى X والعكس صحيح، أما في حالة أن كليهما مختلف معنويا عن الصفر فعلاقة السببية في هذه الحالة في كلا الاتجاهين.

لكن من أهم شروط استخدامها هو استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة وخاصة عند المستوى، لهذا الغرض اقترح كل من Toda وYamamotoسنة 1995منهجية جديدة لتقدير السببية في حالة المتغيرات ذات درجات مختلفة التكامل I(2),I(1),I(0) وذلك من خلال تقدير نموذجVAR(p+d_{max}).
حيث d هي درجة الدرجة الأكبر للتكامل بين المتغيرات الثلاثة (عياد، 2017، صفحة 268).
وتحصل منهجية Toda–Yamamoto وفق الشكل البياني التالي:

الشكل 1:

منهجية Toda-Yamamoto لسببية غرانجر

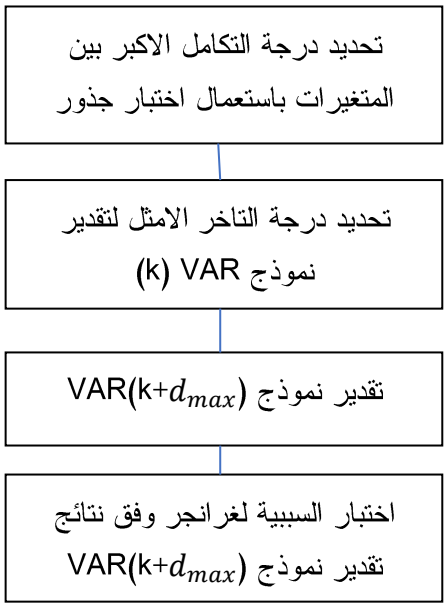

المصدر: من إعداد الباحثين

3.3 تحليل ومناقشة الدراسة القياسية

1.3.3 دراسة الاستقرارية:

كما جرت عليه العادة في الدراسات التي تعتمد على السلاسل الزمنية، لابد من التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، وسنتأكد من استقرارية السلاسل باستخدام إحصائيات كل من (LLC), Levin,Lin et t*1Chut ، (B-t-stat) Breitung t-stat، (IPS w-stat) Im, Pesaran et Shin w stat (IPS) ADF- Fisher Chi-square، Hadri. وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 6: دراسة الاستقرارية

المتغيرات	LLC	BRE	IPS	MW-ADF	HADRI
GDP	-0.20929	-1.70410	1.98347	0.24386	3.03166
	(0.4171)	(0.9558)	(0.9763)	(0.9931)	*(0.0012)
D(GDP)	-5.10757	-2.30051	-3.94560	19.8658	/
	0.0000))*	*(0.0107)	(0.0000)*	*(0.0005)	
TOUR	-2.8550	0.63040	1.06853	0.92812	3.38806
	(0.3876)	(0.7358)	(0.8574)	(0.9205)	(0.0004)*
D(TOUR)	0.72591	-0.00577	-1.17902	-7.40168	/
	(0.2339)	(0.5023)	(0.1192)	(0.1161)	
2D(TOUR)	-2.61346	-2.26213	-2.17668	11.9373	/
	(0.0045)*	(0.0118)*	(0.0148)*	(0.0178)*	

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه وعلى ضوء الاختبارات الخمسة، نلاحظ أن السلسلة الزمنية لمتغير النمو الاقتصادي لم تستقر إلا بعد اخذ الفروقات من الدرجة الأولى عند المستوى المعنوية 5%، أما بالنسبة للسلسلة الزمنية لمتغير مداخيل القطاع السياحي فلم تستقر إلا بعد اخذ الفروقات من الدرجة الثانية عند المستوى المعنوية 5%، وبالتالي نستنتج عدم إمكانية تطبيق منهجية التكامل المتزامن التي تدرس العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل، مما يدعو إلى استعمال نموذج VAR، أي إمكانية تطبيق منهجية Toda–Yamamoto للسببية مع اخذ قيمة الواحد ل$d_{\max}$.

2.3.3تحديد عدد درجات التاخر الامثل

المرحلة الثانية في تقدير السببية هو اختيار عدد الفجوات الأمثل لنموذج VAR وذلك باستخدام مؤشرات Akaike، Schwarz، FPE، ومؤشر Hannah–Quin، ويتم اختيار التأخر الأمثل الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، والجدول التالي يوضح عدد الفجوات الأمثل:

الجدول 7:

اختبار عدد الفجوات الامثل

الفجوات	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	0.104804	3.420035	3.514331	3.449568
1	140.4623*	0.000623*	-1.706499*	-1.423610*	-1.617902*
2	2.615554	0.000740	-1.539618	-1.068137	-1.391956
3	6.427942	0.000737	-1.555935	-0.895861	-1.349208
4	5.615504	0.000751	-1.560848	-0.712182	-1.295057

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام على برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه والنتائج المستخرجة نلاحظ أن كل المعايير تشير إلى ضرورة أخذ فجوة واحدة من 4 فجوات ممكنة.

3.3.3دراسة استقرارية نموذج VAR

للتأكد من سببية Granger بين المتغيرات يعتمد أساسا على منهجية MWALD، لكن أولا يجب دراسة استقرارية نموذج VAR فمن خلال الدائرة الأحادية، الموضحة في الشكل أدناه يتبين أن مقلوب الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، بذلك يمكن اعتبار النموذج مستقرا .

الشكل 2:

الدائرة الأحادية

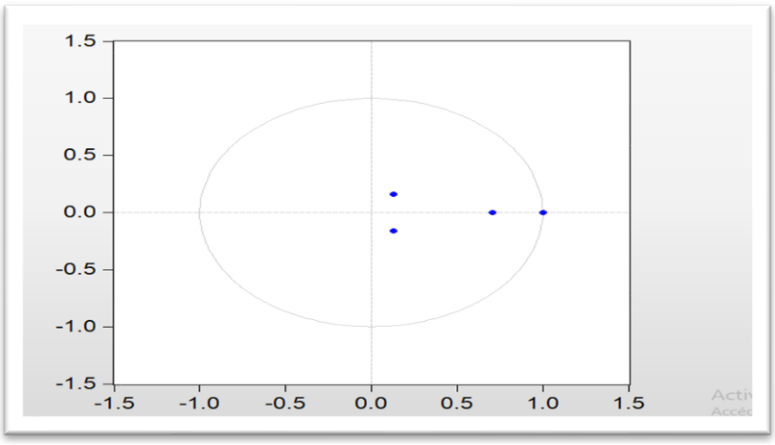

المصدر:من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews10

4.3.3 اختبار سببية Granger المطورة Toda-Yamamoto

الجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول8:

اختبار السببية

			المتغير التابع GDP
الاحتمال	Df	Chi-sq	المتغيرات
0.0201	2	7.815465	TOUR
0.0201	2	7.815465	ALL
			المتغير التابع TOUR
الاحتمال	Df	Chi-sq	المتغيرات
0.0067	2	10.02073	GDP
0.0067	2	10.02073	ALL

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews10

كما هو موضح في الجدول أعلاه ومن خلال قراءة النتائج يتبين أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية كاي تربيع للاختبار الأول الذي يدرس السببية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP إلى مداخيل القطاع السياحي TOUR تساوي 0.0201 وهي اقل من مستوى المعنوية 5%، وبالنسبة للاختبار الثاني الذي يدرس السببية من مداخيل القطاع السياحيTOUR إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقيGDP وتساوي 0.0067 وهي اقل من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل الفرضية البديلة في كلا الاختبارين والتي مفادها وجود علاقة السببية ذات اتجاهين بين المتغيرين محل الدراسة.

وتشير هذه النتائج انه كل ما زادت مداخيل القطاع السياحي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل، ومنه نقول إن مداخيل هذا القطاع تساهم في رفع حركية الاقتصاد الوطني من خلال ما توفره من فرص عمل من شانها أن تساهم في الدخل السياحي، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ينعكس على كل القطاعات بما فيها القطاع السياحي.

4. خاتمة

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الداعمة لحركية النشاط الاقتصادي باعتباره قطاعا حيويا يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام، ومن ثم دعم معدلات النمو وازدهار النشاط الاقتصادي، خصوصا لما يشمله من جوانب وأنشطة عديدة يكون لها الاستفادة الكبيرة من رقي وتطور هذا القطاع ومن ثم التأثير إيجابا على حركية الاقتصاد، وقد قمنا بتسليط الضوء على دراسة العلاقة السببية لمداخيل القطاع على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000_2018، وفي سبيل تحقيق ذلك تم استخدام منهجية السببية لغرانجر المطورة Toda-Yamamoto.

حيث أكدت النتائج على وجود علاقة سببية في الاتجاهين من مداخيل القطاع السياحي إلى النمو الاقتصادي والعكس صحيح، أي أن القطاع السياحي من أهم أسباب تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة ثراء البلدين، وهذا مايبرر الدور الفعال الذي يلعبه هذا القطاع كمخرج لاقتصاد البلدين وخاصة الجزائر (دولة ريعية) من شبح الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها البلدين نظرا لتراجع أسعار النفط في الاقتصاد العالمي.

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي باعتباره من أهم القطاعات التي لها قدرة كبيرة في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي خاصة على المدى البعيد؛
- العمل على زرع الفكر السياحي والثقافة السياحية لدى الأفراد باعتبارهم من عناصر الجذب السياحي المهمة؛
- العمل على توفير بيئة ملائمة للاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة، لما له من أهمية بالغة في تحقيق عوائد وأرباح على المستثمرين من جهة والحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة في هذا القطاع؛
- الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، والاستفادة من تجارب غيرها من الدول الناجحة في مجال السياحة كتونس؛
- توجيه وسائل الإعلام والإشهار لخدمة القطاع السياحي وتوسيع نطاقه بإقامة الملتقيات، النشريات، الأفلام، التلفزيون، لإمكانية التعريف بالمنتوج السياحي لكلا البلدين عبر هذه القنوات التسويقية داخل البلد وخارجه.

5. قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. محمد رحال منال ،(2015)، الإدارة السياحية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ص09.
2. سعيدي يحي، العمراويسليم، (2013)، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد36، ص97.
3. رفقي الرحبي سمر، (2014)، الإدارة السياحية الحديثة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ص13 .
4. رفقي الرحبي سمر، (2014)، مرجع نفسه، ص24.
5. الهيئة العليا للسياحة، (2001)، الاهمية والاثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة، الاثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقاتها على المملكة، المملكة العربية السعودية، ص ص 05_10.
6. بن قانة اسماعيل محمد، (2012)، اقتصاد التنمية–نظريات–نماذج–استراتيجيات، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص11.
9. معروف هوشيار، (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،ص77 .
10. وائل محمد ابو شعبان همام ، (2017/2016)، اثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية، رسالة ماجيستر في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية –غزة–، فلسطين، ص18.
11. ضيف احمد، (2015/2014)، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989_2012)، اطروحة دكتوراه في النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص13.
12. وائل محمد ابو شعبان همام ، (2017/2016)، مرجع نفسه، ص19.
13. عياد هيشام ، (2017)، العلاقة السببية بين معدل الفقر ، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda–Yamamoto، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات الادارية و الاقتصادية، المجلد الثاني(العدد07)، ص268.

References in english

7. rivoire jean .(1994) .*l'économie dmarchéque sais-je?*algerAlgérie :édition dahleb,Algérie, p79.
8. Belmokadam Mostapha .(1994) .*efficience de l'appareil productif algériene.*Tlemcen ،Algérie, p09.